



نشرة صحفية: ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي تفتتح دورتها التاسعة

ICC-ASP-20101206-PR610



افتتحت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ("الجمعية") دورتها التاسعة، الممتدة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في المقر الرئيسي للأمم المتحدة.

وأدلى بالملاحظات الافتتاحية كل من رئيس الجمعية، السفير كريستيان ويناويسر، والأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، ورئيس كولومبيا، السيد خوان مانويل سانتوس، وأعقبتهما ملاحظات كبار مسؤولي المحكمة.

وذكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون بالمؤتمر الاستعراضي التاريخي الذي عقد في كمبالا وبالإنجازات الهائلة التي أحرزها فيما يتعلق بتعريف جريمة العدوان والأحكام التي ستمارس المحكمة بموجب اختصاصها على هذه الجريمة، وحث جميع الدول على تصديق هذه التعديلات. وذكر السيد بان كي - مون، علاوة على ذلك، بأن المحكمة هي ركيزة نظام العدالة الجنائية الدولية. كما شدد على الأهمية البالغة لوفاء الدول بمسؤولياتها في إنفاذ جميع أوامر القبض البارزة.

وأكد الرئيس خوان مانويل سانتوس التزام كولومبيا الصارم بمكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي. وذكر بأن نظام روما الأساسي يخوّل الدول الدور الرئيسي في مكافحة الجرائم، كما ذكر بأنه ينبغي للمحكمة ألا تتدخل سوى عندما تكون الدول غير راغبة في الاضطلاع بهذا الدور أو غير قادرة على ذلك. وشدد الرئيس سانتوس على التزام إدارته بتقديم أشكال المساعدة والجبر إلى ضحايا العنف على الصعيد المحلي بل وتعهده بتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للضحايا.

وأشار رئيس المحكمة الجنائية الدولية القاضي سانغ - هيون سونغ إلى الإنجازات التي أحرزتها المحكمة، ومنها زيادة الفعالية القضائية. وفضلاً عن ذلك، ناشد الدول بالاستمرار في تقديم المساهمات المالية إلى المحكمة لكي تتمكن من الوفاء بولايتها. وفي الختام، شدد على أهمية متابعة الزخم الذي أثمر عنه المؤتمر الاستعراضي بما يضمن مواصلة الدول للوفاء بتعهداتها وزيادة التعاون مع المحكمة والإبقاء على مبدأ التكامل.

وأطلع المدعي العام السيد لويس مورينو - أوكامبو الجمعية على التحقيقات وإجراءات الفحص الأولية التسعة الجارية، بما فيها الادعاءات بارتكاب جرائم حرب في إقليم جمهورية كوريا. ورحب السيد أوكامبو بتنفيذ آلية الرقابة المستقلة التي ستراقب ما يزعم من سوء تصرف مسؤولي المحكمة وموظفيها، لكنه شدد مجددا على ضرورة إجراء المزيد من المناقشات لتلافي أي أثر سلبي لها على سلامة نظام روما الأساسي.

وأشارت السيدة إليزابيث رين، رئيسة مجلس إدارة الصندوق الاستثماري للضحايا، إلى تزايد انشغال المحكمة بشؤون الضحايا، وهو ما تمثل في مبادرات التعليم والمصالحة وإعادة التأهيل والجبر التي اتخذها الصندوق الاستثماري الذي ينتفع به ما يزيد على ٧٠.٠٠٠ مستفيد انتفاعا مباشرا.

وفي أثناء اليوم الأول من النقاش العام تحدثت ٣٤ دولة طرفا مشددة على التزامها بنظام روما الأساسي والعدالة الجنائية الدولية. وتعهدت بعض الدول الأطراف بالتبرع بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ يورو للصندوق الاستثماري للضحايا، و٢٠٠.٠٠٠ يورو للصندوق الاستثماري الخاص لإعادة التوطين و٨٥.٠٠٠ يورو للصندوق الاستثماري الجديد الذي سيمول زيارات الأسر للمحتجزين المعوزين.

وانتخبت الجمعية كذلك ستة أعضاء للجنة الميزانية والمالية.

وستقوم الجمعية في الدورة التاسعة بجملة أمور منها متابعة عملية التقييم التي أجريت في المؤتمر الاستعراضي والنظر في التعديلات المقترحة على نظام روما الأساسي التي نظر فيها المؤتمر الاستعراضي، كما ستنظر في ميزانية المحكمة لسنة ٢٠١١.

ويمكن الاطلاع على البيانات المدلى بها على الموقع التالي:

<http://www.icc-cpi.int/Menus/ASP/Sessions/Documentation/9th+Session/Ninth+session+of+the+Assembly+of+States+Parties.htm>